

رواية الجنيه الأسترليني

ونضال انكلترا للحفاظ على قيمته

ان النضال الذي ناضلته انكلترا لاعادة الجنيه الى سعره الاصلي بعد الحرب ولتثبيتته عليه يعدّ بين اعظم انواع النضال في عالم المال . لكنه غاب في حين ان الدول التي هي اضعف من انكلترا مالياً فازت بتحويل تقودها ذهباً بهذه الطريقة او تلك الوسيلة ومعنى هذا العدول عن قاعدة الذهب ان بنك انكلترا لا يبيع كل قادم اليه بعد الآن كل ما يطلب من الذهب بسعر معين هو ٧٧ شلناً و ١٠ بنس لكل اوقية او باي سعر آخر لان المقدار القليل الباقي من الذهب في خزائنه وقدره ١٣٠ مليون جنيه لا يكفي لطلبات جميع الذين لهم طلبت على لندن اذا ارادوا الدفع فوراً بأسرع ما يمكن لقد خسرت انكلترا معركة ولكن كل دليل يدل على ان خسارتها هذه وقتية وانها تقول «خسرت معارك كثيرة ولكني لم اخسر حرباً واحدة» . فلما اعلنت الوزارة وقف العمل بقاعدة الذهب قالت ان هذا «الوقف وقتي»

وقد شك كثيرون منذ اول المساعي التي بذلتها انكلترا لاعادة الجنيه الى ثمنه الاصلي في كفاية مواردها ومصادرها لهذا الجهد الكبير ، لكن قرناً كاملاً من التقاليد البريطانية المالية ومقام لندن المالي كينك عالمياً على انكلترا اعادة قاعدة الذهب القديمة كاملة غير منقوصة . وكانت البلاد قد بذلت جهداً عظيماً حتى تمكنت من العودة الى الذهب بعد اسقاط نابليون ثم توقفت عنه وانقضت اربع سنوات قبلما تمكنت من الرجوع الى دفع الذهب دائماً . وهذه السابقة تشدد عزائم رجال السياسة والمال ومعلمهم على الاعتقاد ان هذا التوقف عن دفع الذهب وقتي وانه نتيجة تسرع انكلترا في اعادة قاعدة الذهب بعد انتهاء الحرب الكبرى

ان عدول انكلترا عن قاعدة الذهب هو الفصل الاخير من رواية مالية طامية حافلة بالمفاجآت والكوارث اولها ما جرى في النمسا والمانيا في الربيع الماضي وانتهى بمحوادث اواسط سبتمبر التي ادت الى وقف العمل بقاعدة الذهب . على ان الفصل الاول من الرواية يعود الى الستين التي تلت الحرب اذ نظرت انكلترا الى ما حوّلها وتذكرت ماضيها ثم رسمت لها خطة مالية تجري عليها . وجوه هذه الخطة اعادة الجنيه الى قيمته السابقة في اسواق العالم

قال بعضهم انه متى شبرت حرب فان الحق يكون اول صرطها . واذا دامت الحرب فان قاعدة الذهب تكون الصريح الثاني . وهذا ما جرى في الحرب العالمية . فان انكفرا كفت فيها كثيرها من الدول المتحاربة عن صرف بنكوتها ذهباً وحظرت إصدار الذهب في أغسطس سنة ١٩١٤ . وكان سعر الجنيه الاسترليني مدة الحرب في نيويورك ٤٧٦ من الدولار في القروض التي افرضها اميركا للتحلفاء فلما انقطعت تلك القروض هبط السعر الى ٣٢٠ سنة ١٩٢٠ . وهو رقم واطىء جداً ثم عاد يرتفع بسرعة وساعده على ذلك خفة حدة المضاربة بعد الحرب فنزلت اسعار العروض في انكلترا الى مستوى حال دون دخول الواردات اليها واتعمشت حركة الصادرات

وفي اوائل سنة ١٩٢٥ كان سعر الجنيه قد ارتفع حتى بات أقل من السعر الاصلي يبلغ $\frac{1}{4}$ في المائة فأعلن المتر نثرشل (وزير المالية حينئذ) العود الى قاعدة الذهب . وعقدت انكلترا قرضاً في نيويورك قدره ٦٠ مليون جنيه لتدعيم الجنيه اذا ظهر انه اضعف من ان يستطيع الوقوف على قدميه وحده ولكن هذا القرض لم يستعمل وكان هذا العمل من الجراءة المالية بمكان ولكن كثيرين من المعارفين شكوا في سوابه وحجتهم هي أن زيادة سعر الجنيه زيادة قهربية في نيويورك مقدارها عشرة في المائة تقريباً - من ٤٠ و ٤ من الريال مثلاً الى السعر الأصلي وهو ٨٧ و ٤ من الريال - معناها أن المشترين الاميركيين للبضائع الانكليزية وغيرهم من المشترين مسطرون الى دفع ١٠ في المائة زيادة في ثمن مشترياتهم بسبب غلاء الجنيه . ولازالة هذه الزيادة في سعر القطع يجب أن تنزل أسعار البضائع الانكليزية ١٠ في المائة وهذا يقتضي انزال ١٠ في المائة من الاجور ونفقات المعيشة . وقد شك متقدو العود الى قاعدة الذهب في امكان خفض الاجور من غير زيادة عظيمة في عدد العمال العاطلين أو مع هذه الزيادة . فاذا بقيت الأسعار الانكليزية فوق المستوى العالمي كان ذلك ضربة عظيمة على التجارة الانكليزية وبعد مضي ستة سنوات على إعادة قاعدة الذهب ظهر أن بعض هذه التكهنات تحقق بدقة غريبة . ولكن الدافع الاعظم الى إعادة تلك القاعدة كان دافعاً لا محيص عنه وهو المحافظة على مكانة لندن كأعظم سوق مالية في العالم وبالتالي المحافظة على الربح الذي تدره تلك المكانة . وقد قدروا أن أكثر من نصف تجارة العالم كان يجهز بقروض وسلف تعقد في لندن وكانت الحوالات المالية الدولية المؤجلة الى شهر أو شهرين أو ثلاثة أشهر تحوّل فيها هوداً تدفع حالاً عند الطلب . وكانت سمرة البنوك الانكليزية على هذه الخدمة تعد من المبالغ الكبيرة في موازنة تجارتها . فقد قال وزير المالية الانكليزية

في أوائل الحرب ان الحوالات التي لم تكن قد دفعت عند شهر الحرب بلغت قيمتها بين ٣٥٠ مليون جنيه و ٥٠٠ مليون

على أن المعاملة بالأموال الأجنبية جعلت تزداد في شؤون لندن شيئاً فشيئاً بعد الحرب وأخذت الأموال تتوارد من فرنسا وأميركا وسويسرا وهولندا لتستثمر في حوالات بالجنيه الاسترليني يطعمها في ذلك شيثان الواحد عظم الثقة بالجنيه والثاني زيادة الفائدة . ولكن عيب الاموال الأجنبية هو سرعة تأثرها بتقلب السوق ودب الذعر اليها وهربها الى مصادرها إجابة لداعي هذا الذعر . وعليه بلغت الأموال الأجنبية التي سحبت من لندن منذ يوليو الماضي مائتي مليون جنيه وبقرارها هذا أزاحت الجنيه الاسترليني عن قاعدة الذهب وقبل عودة انكلترا الى قاعدة الذهب سنة ١٩٢٥ خضت خطورة عظيمة في سبيل تأييد هيئة لندن المالية . وهي أنها في سنة ١٩٢٣ تعهدت بدفع الدين الذي لا أميركا عليها وقدره ٩٢٠ مليون جنيه تدفع أقساطاً سنوية بفائدة ٣.٣ في المائة مدة ٦٢ سنة ومتوسط القسط السنوي ٣٢ مليون جنيه في العشر السنوات الأولى و ٣٦ مليوناً فيما بقي من أجل الدين . ولكن لا بد أن يكون قد ظهر من بادئ الأمر لأهل النظر البعيد أن الطريق الذي تسير فيه انكلترا وعمر كثير العقبات لأن مشروع دفع هذا الدين مبني على المبالغ التي اخذتها انكلترا من مدينتها أو التي أملت ان تأخذها منهم . وكبار هؤلاء المدينين هم الفرنسيون والايطاليون وأهل الدومينيون وهؤلاء كانوا يدفعون اليها ما يأخذون من المانيا تعويضات

وكانت هذه الدول تدفع الى انكلترا حسب الاتفاق ولكنكم اجعلت تنهار واحدة بعد أخرى بسبب مصاعبها المالية فهبط المارك الالمانى سنة ١٩٢٣ الى أن صارت قيمة ١٠ آلاف مارك ١٩ سلماً (نحو أربعة غروش) . وفي اكتوبر من تلك السنة حث المانيا عملتها التي لا قيمة لها من لوحها وحث معها الديون التي كانت تدفعها وبمد ذلك سنة أسست عملتها الجديدة على قاعدة الذهب . وخفضت قيمة الفرنك في فرنسا سنة ١٩٢٨ من ١٩٣ سنت للفرنك الى ٣٠٩ سنت ونبتت الليرة الايطالية سنة ١٩٢٧ على ١٥٠٠ ليرة . ولم تحذ الدول المحايدة في اوربا وأميركا الجنوبية هذا الحذو ولكن عملتها تقلبت كثيراً قبل تثبيتها ومنها ما لم يثبت الى الآن اذ ليس عندها قيمة تحول اليها بالنسبة الى الذهب

فتبي الجنيه وحده معزولاً على رأس اكمة وسط طوفان العملة الاوربية . وكان يفاخر بقاعدته الذهبية التي قيمتها كما كانت قبل الحرب . وجلس الدولار عبر التلغرافي

على قنة مقابلة لقنة الجنيه يشرف على كل ما حوله . ونظر الواقفون عن قنة الاكثة الانكليزية الى تحت فراوا في قاعدتهم منظرأ باعثاً على التشاؤم — رأوا سيل ذهب يطفى حول العالم لدفع الديون الدولية بعد ما تعذر دفعها عيناً . ولكن هذا السيل مر من امام قاعدتهم ولم يترك عندها سوى رواسب قليلة وظهر احياناً ان هذه الرواسب تتراكم ولكن بعضها لم يلبث ان اخذه السيل في جهة جبل الدولار واخذ يتجمع بسرعة حول قاعدته ثم جعل سيل الذهب يتحدر في جهة ا كثة الفرنك وهي اوطأ من جبل الدولار على اثر تثبيت الفرنك بقيمة اقل من قيمته الاصلية بكثير . وما زال الامر كذلك حتى جعل السيل يفتت قاعدة الجنيه ويأكل من المادة التي دلت التقاليد القديمة على انها لا تفتت ولا تتحات وقد يسأل سائل لماذا عجزت انكلترا عن تقديم الموارد اللازمة للمحافظة على موقفا بعد ما اعلمت ان عملها متينة كما كانت طول زمانها وان لندن اهل لتبقى اعظم مركز للمال في العالم ؟ والجواب عن ذلك ليس بالامر السهل وقد يبقى مثاراً للجدل وتضارب الرأي الى امد مديد . ولكن لا مشاحة في ان عجز تجارة العالم عن النهوض بعد القحوط واقامة الحواجز الجمركية في وجه حركة السلع والبضائع وعدم انتعاش المانيا حتى بعد مشروع دوز ويونغ — هذه كلها عوامل فعلت فعلها في تضعفة موقف انكلترا ولكن هناك ظملاً اظهر من هذه العوامل كلها وهو ان ائمال جارية الصناعة ويوم

تفرق الصناعة تبحث الجارية عن سيدة غيرها

اما الفصل الثاني من رواية الجنيه والنضال للمحافظة على قيمته التي اعيدت سنة ١٩٢٥ فقد اخذ ينتهي في اوائل هذه السنة . وكان فضلاً مزدحماً بعوامل الخيرة والتردد في سبيل امة عظيمة تناضل نضالاً عبيداً للسير في اعمالها على تقاليد المشهورة في وجه مصاعب لا تقاوم . وقد بلغ السيل زياها في النمسا والمانيا لا في انكلترا نفسها ففي مايو الماضي وقع اكبر بنك نموي في ازمة . وقيل عنه ان ثلثي صناعات البلاد كلنا يعتمدان عليه فانظرت الحكومة ان تجدده . وشملت الازمة بنك النمسا الاهلي فأعطاه بنك التسويات الدولية ٢٤٨٠٠٠٠٠٠٠ جنيه لمساعدته . ثم وجدت الحكومة النموية نفسها في مأزق فاقترضت ٤٤٢٥٠٠٠٠٠٠ جنيه وقدم هذا المبلغ بنك انكلترا تقادياً من التأخير . ثم سرت العدوى الى المانيا . وكان الاجانب منذ الحريف السابق وبعد ان فاز حزب هتلر فوزاً مدهشاً في الانتخابات قد جعلوا يحبون امواهم من السوق الالمانية حتى بلغ مجموع ما سحب منها في الاشهر السبعة الاولى من هذه السنة ١٦٠ مليون جنيه . فرفع بنك الريح سعر القطن من ٥ الى ٧ في المائة ولكن مع ذلك

سحب منه ٥٠ مليون جنيه ذهب في ثلاثة اسابيع فأنتزعت ألمانيا انتقاداً وقتياً بموجب مورatorium الرئيس هوفر ابتداء من ٦ يوليو وساعد بنك انكلترا في عمل الانتقاذ اذ أقرض ألمانيا ٥ ملايين جنيه واقترضها كل من بنك فرنسا وبنك التسويات الدولية وبنك اتدرا لريزرف منها . وكان مورatorium هوفر قد اعنى ألمانيا من دفع التوليفات لمدة سنة ولكن بقي في ألمانيا اعتمادات خصوصية قصيرة الاجل قيمتها ٢٥٠ مليون جنيه . ولو سحبت منها لافضى سحبها الى كارثة مالية . فدارت مفاوضات معقدة انتهت بان وافقت البنوك الدائنة في جميع العالم على مدّ أجل هذه الاعتمادات ستة اشهر أخرى تنتهي في ٢٨ فبراير ١٩٣٢ ولكن لم يمكن ثمة اتفاق مثل هذا بحمي لندن . واشتهر ان لندن ديوناً على ألمانيا لا يمكنها استردادها بموجب الاتفاق المشار اليه . فجعل الذين لهم حسابات واعتمادات قصيرة الاجل فيها يسحبونها منها ثم دب اليهم الذعر فجعلوا يبيعون سنداتهم على سوق لندن ويطلبون أموالهم حالاً وكان الذهب الذي في بنك انكلترا ١٦٢ مليون جنيه في ١ يوليو الماضي فهبط الى ١٣٠ مليوناً في ٣٠ منه فرفع البنك سعر القسط من $\frac{2}{4}$ الى $\frac{3}{4}$ ثم الى $\frac{4}{4}$ تلافياً لسحب الاموال ولكن ذلك لم يجد نفعاً فسحبت باريس ٢٠ مليون جنيه ولكن نيويورك لم تحذ حذوها وان كانت تستطيع ذلك بسهولة . وتسرت مقادير كبيرة الى هولندا وسويسرا وجاء بنك انكلترا بايكاس كثيرة من الرمل لسد النقرة فخذ اعتماداً قدره ٥٠ مليون جنيه من بنك فرنسا وبنك اتدرا لريزرف لتأييد الجنيه ثم ٨٠ مليوناً اخرى . وقررت الحكومة البريطانية موازنة الميزانية لاستعادة الثقة بلندن والاقتصاد في النفقات وزيادة الضرائب الى حد يتساوى عنده الدخل والخرج . ولكن وزارة العمال لم تتفق على برنامج تيسر عليه فاستعفت وألف المستر سكندون ووزارة وطنية . ومع ذلك لم يخف الذعر ولا قل طلب الاموال من لندن وربما ساعد عليه ارسال الانكليز أموالهم الى أماكن يعدونها آمن فاقبة عليها ولم يعرف كم اتفقت انكلترا من مبلغ ٦٥٠ مليون دولار التي اقترضتها على تأييد الجنيه بلما عدلت عن هذه التكررة عدول اليأس . ثم لم يمض الا قليل حتى اغشت خروجها عن قاعدة الذهب وخسرت وقتياً المعركة التي قامت بها للمحافظة على قيمة الجنيه وجعلها مساوية لما كانت سنة ١٩١٣ . وقد كانت سبب خسارتها هذه اقراضها الاموال للذين لا قدرة لهم على تسديدها . ومتى كان العالم في يسر من جهة ماليته فان مالية انكلترا الدولية برج من القوة ولكن اذا كان العالم في عسر فان العقوبة التي تقع تكون ثقيلة على نسبة ذلك العسر